قضايا الاستيطان الإسرائيلى فى الأمم المتحدة

أ. أحمد السيد إبراهيم عبدالرازق[١]

أ.د. صبحي قنصوة[٢] أ.د. طارق فهمي[٣]

مُلخص:

يُعتبر الاستيطان أحد أهم الركائز التى استند إليها مشروع إقامة دولة إسرائيل، وحاولت الحركة الصهيونية الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضى الفلسطينية عن طريق تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، ومن خلال دعم سياسى واضح وصريح من بريطانيا الأمر الذى تحقق مع وعد بلفور بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، باعتباره دعوة صريحة لتشجيع الهجرة إلى أرض الميعاد حسب زعم الحركة الصهيونية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحركة اليهودية، وبريطانيا للحصول على مزيد من الأراضى الفلسطينية، فإن عمليات الاستيطان لم تحصد إلا على ٦ ٪ من أراضي باعها ملاك أجانب، وتم بناء عدد ٢٩١ مستعمرة على تلك الأراضى.

باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قراراها رقم (١٨١) فى ٢٨ نوفمبر ١٩٤٧، والذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: الأولى عربية والثانية يهودية، وبهذا أصبحت إسرائيل تستولي على ٥٦٪ من أرض فلسطين، وبصدور وثيقة إعلان دولة إسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ وبانتهاء حرب ١٩٤٨ فى ١٧ يناير ١٩٤٩، أصبحت تستولى على ٧٨٪ من الأراضى الفلسطينية.

على الرغم من أن مجلس الأمن لم يتخذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بسبب المعارضة الأمريكية القوية، فإنه اتخذ عدة قرارات تدين وبشدة الاستيطان الإسرائيلي بالنظر إلى خرقه للقانون الدولي، ونتائجه المدمرة على الواقع الفلسطيني، وباعتباره أهم عوائق التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

---

(١) باحث دكتوراه سياسة – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(٢) أستاذ العلوم السياسية – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(٣) أستاذ العلوم السياسية – الجامعة الأمريكية.

أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة العديد من القرارات التى اعتبرت الاستيطان خرقاً للقانون الدولى وإنكار أى صفة قانونية للاستيطان، وأوضحت أن ضم الأراضى والاستيلاءعليها بالقوة لا يغير بأى حال من الأحوال الوضع القانونى لتلك الأراضى، وستبقى من جهة نظر المجتمع الدولى أراضى محتلة، بالإضافة إلى أن الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان هى بمثابة جرائم حرب ضد الإنسانية كما أنها تمثل أحد العقبات للمضى قدماً فى التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى وبصفة خاصة لحل الدولتين.

تختلف أنماط التصويت للدول الأفريقية جنوب الصحراءعلى القضايا الإسرائيلية فى فترات متباينة بناءً على مدى تطورالعلاقات بين الطرفين على كافة المستويات.

الكلمات المفتاحية:

الاستيطان – إسرائيل – الضفة – القرار ٢٣٣٤ – مجلس الأمن – الجمعية العامة– الدول الإفريقية.

Abstract

Settlement is one of the most important pillars on which the project to establish the state of Israel was based, and the Zionist movement tried to seize the largest area of Palestinian lands by encouraging the immigration of Jews to Palestine, and through clear and explicit political support from Britain, which was achieved with the Balfour Declaration to establish a national home for the Jews in Palestine, as an explicit call to encourage immigration to the Promised Land, according to the Zionist movement's claim.

In spite of the efforts made by the Jewish movement and Britain to obtain more Palestinian lands, the settlement operations did not reap only 6% of the lands sold by foreign owners, and 291 colonies were built on those lands.

With the adoption of the United Nations General Assembly Resolution No. (181) of November 28, 1947,

Which provided for the division of Palestine into two states: the first Arab and the second Jewish, and thus Israel seized 56% of the land of Palestine, and with the issuance of the document declaring the State of Israel on May 14, 1948, and with the end of the 1948 war on January 17, 1949, it seized 78% of the Palestinian land.

Although the Security Council did not take punitive measures against Israel as the occupying power because of the strong American opposition, it took several resolutions strongly condemning the Israeli settlement in view of its violation of international law, and its devastating consequences on the Palestinian reality, and as the most important obstacles to reaching a just and comprehensive solution to the issue Palestinian.

The United Nations General Assembly issued several resolutions that considered settlements a violation of international law and denied any legal status to settlements.

In addition to the fact that the Israeli measures related to settlement are tantamount to war crimes against humanity and represent one of the obstacles to moving forward in a peaceful settlement of the Palestinian-Israeli conflict, in particulara two-state solution.

The voting patterns of sub-Saharan African countries on Israeli issues varied in different periods, based on the development of relations between the two parties at all levels.

Key Words: Settlement - Israel - West Bank - Resolution 2334 - Security Council - General Assembly - African countries.

المقدمة:

يتأثر السلوك التصويتي للدولة تجاه ما يُطرح من قضايا فى الأمم المتحدة بالعديد من العوامل والمتغيرات الناشئة والمرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للدول، قد تؤثر بشكل مباشر على السلوك التصويتي للدولة فى المنظمات الدولية. من ناحية أخري، يرتبط السلوك التصويتي بالاتفاق فى التوجهات داخل الأمم المتحدة ويرتبط بعضوية الدولة فى تنظيم إقليمي معين أو انتمائها لكتلة تصويتية ما.

أدركت إسرائيل أهمية القارة الأفريقية بوصفها أحد ساحات إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ولاسيما مع بروز دور الكتلة الأفريقية فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ أثناء التصويت على قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمساواة بين الصهيونية والعنصرية.

تبنت كل من نيوزيلندا وماليزيا وفنزويلا والسنغال مشروع القرار جرى تقديمه لمجلس الأمن ويدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة،ووافق مجلس الأمن الدولي بأغلبية ساحقة على قرار يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضيالفلسطينية المحتلة، ويؤكد القرار عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التي تدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضى المحتلة، والذى يتضح فيها دور الدول الأفريقية جنوب الصحراء في صدور تلك القرارات ولتحقيق الهدف من البحث سيتم تناول مشروعات القرارات التى قامت اللجنة الرابعة بمناقشتها بعد صدور القرار ٢٣٣٤(٢٠١٦) من مجلس الأمن، فيما يتعلق بقضية المستوطنات، وذلك للوقوف على مدى تأثير القرار على قرارات الجمعية العامة وأجهزتها.

المشكلة البحثية :

تحاول الدراسة تحليل نمط السلوك التصويتى للدول الأفريقية جنوب الصحراء فى الأمم المتحدة تجاه قضايا الاستيطان الإسرائيلي، إلا أن السلوك التصويتى لدول أفريقيا جنوب الصحراء يغلب عليها الاتجاه الفردى وهو ما يؤثر على فاعلية الموقف الأفريقى فى إطار الأمم المتحدة، ولهذا فإن الإشكالية تتعلق بمدى إمكانية تحقيق التوازن بين سياسات الإتحادالأفريقى ومصالح الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وبما يسهم فى زيادة فاعلية الإتحادداخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الإسرائيلية.

أهمية البحث :

تبرز الأهمية العلمية والعملية للبحث من خلال تحقيق ما يلي :

على المستوي العلمي: تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة فى دراسة المؤشرات الدالة على السياسة الخارجية للدول من خلال تحليل السلوك التصويتي للدول باعتباره أحد مصادر البيانات الأساسية فى دراسات السياسة الخارجية لتحليل سلوك الدول، وكذلك تحليل اتجاهات العلاقات الدولية بين متغيري الدراسة فى ضوء الحديث عن محددات وآليات هذه السياسة.

ومن الناحية التطبيقية: تنبع أهمية البحثكون الدول الأفريقية جنوب الصحراء تشكل واحدة من أهم الكتل التصويتية فى الأمم المتحدة القادرة على إحداث تغيير فى صناعة القرارات الدولية. ومن هنا فإنهلابد من التركيز على السياسة الخارجية للدول الأفريقية جنوب الصحراء باعتبار أن السلوك التصويتى هو تجسيد لإرادة الدول بشأن ما يطرح من قضايا وأحد مظاهر التعبيرعن سلوك الدول الخارجى.

أهداف البحث:

١-محاولة فهم وتحليل السلوك التصويتي للدول الأفريقية جنوب الصحراء تجاه قضية الاستيطان.

٢-محاولة رصد مدى تأثير الاتجاه التصويتى للدول الأفريقية جنوب الصحراء خلال التصويت على قضية الاستيطان في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تساؤلات البحث:

يكمن التساؤل الرئيسي فى: ما تأثير السلوك التصويتى لدول أفريقيا جنوب الصحراء على القضايا الإسرائيلية فى الأمم المتحدة؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تتمثل فى الآتي:

١- ما هي أنماط السلوك التصويتى للدول الأفريقية جنوب الصحراء فى الأمم المتحدة؟

٢-كيف تؤثر طبيعة القضايا المطروحة فى الأمم المتحدة على اتجاهات التصويت للدول الأفريقية جنوب الصحراء؟

٣-ما هو مدى اختلاف نمط التصويت فى الأجهزة التابعة للأمم المتحدة للدول الأفريقية جنوب الصحراء تجاه القضايا الإسرائيلية؟

٤-كيف تؤثر طبيعة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية على السلوك التصويتي لدول أفريقيا جنوب الصحراء على القضايا الإسرائيلية فى الأمم المتحدة؟

منهج الدراسة :

تقتضى طبيعة الموضوع والمشكلة البحثية وفروض الدراسة أن يتم الاعتماد على التكامل المنهجى فكون الدراسة تُعنى بتحليل سلوك الدول التصويتى فى المنظمات الدولية فقد رُوعى استخدام الاقتراب السلوكى، وأيضاً لارتباط الدراسة بتحليل العلاقات الدولية ضمن الأطر الدولية والإقليمية فانه لابد م ناستخدام منهج تحليل النظم، ولاشتمالها على البيانات والأرقام، لذا تم الاستعانة بأداة الإحصاء.

ومن ثم، سيتناول البحث عرض وتحليل قضية الاستيطان الإسرائيليفى الأمم المتحدة من خلال ثلاث مطالب تتمثل فى :

- **المطلب الأول:**الاستيطان الإسرائيلي فى الأراضي العربية.
- **المطلب الثاني:** دور مجلس الأمن إزاء الاستيطان الإسرائيلي.
- **المطلب الثالث:** قرارات الجمعية العامة بشأن الاستيطان.

المطلب الأول: الإستيطان الإسرائيلي فى الأراضي العربية

حاولت الحركة الصهيونية الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية عن طريق تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، وقد ساعدهم فى ذلك عوامل سياسية كثيرة، مثل وعد بلفور والانتداب البريطاني على فلسطين (أولاً)، إلا أنها لم تستولِ إلا على نسبة ضئيلة من المساحة الإجمالية من فلسطين حتى حدود ١٩٦٧ ، وبعد حرب يونيو ١٩٦٧، استطاعت إسرائيل الاستيلاء على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية (ثانيًا).

أولاً: الاستيطان الإسرائيلي فى مرحلة ما قبل عام ١٩٦٧:

يرتبط الاستيطان الإسرائيلي فى الأراضي الفلسطينية ارتباطا وثيقاً بمجموعة من الأيديولوجيات الدينية التي تعود إلى مفهوم إسرائيل، أو الحدود التوراتية لدولة اليهود، حيث جاء فى الكتب اليهودية أن الرب قال لإبراهيم: "وفى ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام ميثاقا قائلا لنسلك اعطى هذه الأرض من نهر مصر للنهر الكبير نهر الفرات". كما استمدت فلسطين المكانة الدينية لدى اليهود من الحنين اليهودي إلى جبل الهيكل الذي أقام على ه النبي سليمان معبدهم الأول ودمره الملك الكلداني نبوخذ نصر الثاني عام ٥٨٧ قبل الميلاد. وقد تمَّ تفسير هذه الأيديولوجيات وفق منطق سياسي من طرف رواد الحركة الصهيونية المشاركين فى المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، فى مدينة بازل السويسرية، بزعامة ثيودور هرتزل الأمر الذي يفسر رفضهم أي مقترح لقيام دولة لهم فى،أي مكان غير فلسطين باعتبارها أرض الميعاد[١].

ثانيًا: الاستيطان الإسرائيلي فى مرحلة ما بعد ١٩٦٧:

خلال حرب ١٩٦٧ التي دارت بين العرب وإسرائيل، تمكنت هذه الأخيرة من احتلال المزيد من الأراضي العربية ، حيث احتلت القدس الشرقية والضفة الغربية، وهضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية[٢]، ونتيجة لانتصارها على الجيوش العربية وسعيًا منها لتوسيع إقليمها، عملت إسرائيل بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٦ على تنفيذ سياسة استيطانية مستوحاة من خطة "إيجل ألون" نائب رئيس الوزراء، النابعة من دراسة الواقع على الأرض ومن رغبته فى تحقيق

---

(١) فوزى سعيد، الاستيطان الإسرائيلى شرقى القدس ١٩٩٧-٢٠٠٠: دراسة فى الجغرافيا السياسية، (غزة: جامعة الأقصى عمادة الدراسات العليا و البحث العلمي، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد الثانى، العدد ١٥، يونيو ٢٠١١) ، ص ١١١.

(٢) محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٢٢) ، ص ٢٦.

الأمن لإسرائيل، والمبنية على إستراتيجية تضييق مجال الخيارات المتاحة للتسوية، التي يستحيل معها إقامة دولة فلسطينية[١] ، حيث تم تأسيس مستوطنات بصفة انتقائيةوفق مبدأ الكيف لا الكم. وتركزت المستوطنات فى القدس وغور الأردن من جنوب غور بيسان وحتى جنوب صحراء الخليل، الأمر الذي نتج عنه بناء ٣٤ مستوطنة، ١٢ منها فى مدينة القدس[٢].

بعدما تمكَّن اليمين بزعامة مناحي مبيجن الذي ينتمي لحزب الليكود الإسرائيلي، من الوصول إلى السلطة وقيادة الحكومة عام ١٩٧٧، وبعد تأسيس حركة" إيمونيم" كحركة دينية قومية تسعى لفرض سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وعقد اتفاقية سلام مع مصر والتخلي بموجبها عن شبه جزيرة سيناء وما تضمه من مستوطنات، تمَّ تبنّي سياسة استيطانية تعتمد على الكم من أجل توطين مئات الآلاف من اليهود فى الضفة الغربية وإجهاض أي مشروع لإقامة دولة فلسطينية مستقلة[٣].

ورغم انطلاق مسار التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بداية العقد الأخير من القرن العشرين، والذي تجسد فى مؤتمر مدريد عام١٩٩١، واتفاق أوسلو"١"، وأوسلو "٢"، والتأكيد على تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية فى الضفة الغربية" وقطاع غزة، كمرحلة انتقالية تؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على قراري مجلس الأمن، فإن إسرائيل تملصت من وعودها، وتوقَّف المسار السياسي بعد اصرارها على الاستمرار فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية والقدس، مستغلة الدعم الأميريكى المتزايد للمشروع الصهيوني ولضم المزيد من الأراضي إلى الرقعة الجغرافية لإسرائيل، عملت دولة الاحتلال عل تشييد جدار الفصل العنصري عام٢٠٠٢، ومن خلال تتبع مسار الجدار يتبين أن الهدف منه تهيئة معظم المستوطنات والمساحات الشاسعة المخصصة لتوسعتها مستقبلً للضم الفعلى إلى حدود إسرائيل[٤].

---

(١) خطة ألون، الموسوعة الفلسطينية، (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، المجلد الأول، ١٩٨٤) ، ص ص ٢٩ – ٣٠.

(2) Sylvain Cypel, **Long Before 1967 How The Israeli Generals Prepared The Conquest**, (Paris, Association Orient XXI, 13 June 2018), Retrieved from:https://cutt.us/ouwHa .

(٣) حكيم العمرى :**الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية فى الأراضى المحتلة: دراسة فى أحكام القانون الدولى**، (برلين الديمقراطى العربى، ط ١ ، ٢٠١٩)، ص ١٧.

(٤) **جدار الفصل** ، (القدس، مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة "بتسليم" ١١ نوفمبر ٢٠١٧) على الرابط : https://Cutt.vs/sjzm9 .

بالإضافة إلى الجدار العازل عملت إسرائيل على تقنين الاستيطان على مستوى التشريعات الداخلية، وذلك من خلال سن العديد من القوانين التي تهدف إلى الاستحواذ على الأملاك الخاصةوالعامة للفلسطينيين فقد أصدر الكنسيت الإسرائيلى عام ٢٠١٧ قانوناً يشرعن مصادرة أراضى الفلسطينيين الخاصة التى بنيت على ها مستوطنات فى الضفة الغربية وتخصيصها للمستوطنين(١).

فى السياق ذاته، سنت إسرائيل فى يوليو ٢٠١٨ قانوناً ينص على يهودية الدولة وهو ما يؤدى إلى إلغاء حقوق عرب ١٩٤٨ ويمهد لطردهم ومن أخطر بنود هذا القانون هو اعتبار الاستيطان قيمة قومية تعمل الدولة على تشجيعه ودعم استمراريته وتثبيته(٢).

واستمراراً لسياسات الاستيطان والضم التى تنتهجها الحكومات الإسرائيلية، عقد كل من "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلي ومنافسه السياسي "بينجانتس" فى ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، صفقة سياسية يتم بموجبها تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقد تضمنت الصفقة اتفاقاً يسمح للحكومة بتقديم خطط الضم إلى مجلس الوزراء والكنيست للموافقة على ها اعتباراً من يوليو ٢٠٢٠، جدير بالذكر أن إحياء خطط إسرائيل لضم الأراضى فى أعقاب إعلان الرئيس الأمريكى "دونالد ترامب" لصفقة القرن فى يناير ٢٠٢٠ والذي يقترح فيها ضم مناطق من الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل(٣).

---

(١) على أبو حبلة: "**مخطط عزل القدس عن محيطها العربى وفصلها عن الضفة الغربية**" ، (عمان : مركز الناطور للدراسات والأبحاث ، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١) ، على الرابط : https://Cutt.vs/ofkd7

(٢)حكيم العمرى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٧.

(٣) **إسرائيل الأراضى الفلسطينية المحتلة: ١٠ أشياء يجب أن تعرفها بشأن خطة الضم** ، (لندن : منظمة العفو الدولية ، ٢٠ يوليو ٢٠٢٠) على الرابط https://Cutt.vs/KHJOV .

المطلب الثاني: دور مجلس الأمن إزاء الاستيطان الإسرائيلي

على الرغم من الإجراءات التشريعية التي قامت بها إسرائيل على المستوى الداخلي، من خلال إصدار عدة قوانين لشرعنة الاستيطان فى الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتي كان أهمها قانون شرعنة البؤر الاستيطانية لعام ٢٠١٧ ، وقانون القومية الذي تمَّ اعتماده فى يوليو ٢٠١٨، فإن المجتمع الدولي ممثلً بمنظمة الأمم المتحدة؛ عارض السياسة الاستيطانية الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال إلى اليوم، حيث انصبَّت قرارات الأمم المتحدة على مقاومة عمليات الاستيطان الإسرائيلي فى الأراضي المحتلة وتهجير السكان ومصادرة الأملاك الخاصة والعامة(١).

وعليه اتسم التحرك الدبلوماسى العربى لتمرير قرار يصدر من مجلس الأمن الدولى ضد الاستيطان بالهدوء والسرعة فى آن واحد، فمن ناحية سعى ممثلي المجموعة العربية فى الجمعية العامة، المندوب غير الدائم فى مجلس الأمن للحصول على التوافق الدولي بداية، حتى يمكن تقديمه إلى مجلس الأمن للتصويت ويكون له صفه الالزامية ، وعلى مدار سنوات طويلة من التصعيد الاستيطاني الإسرائيلي فى الأراضى المحتلة. إلى حد تشكيل إجماعدولى رافض لهذا التصعيد وتعتبره عقبة فى طريق حل الدولتين المفضى إلى دولة فلسطين جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل وعلى مدار الفترة اعتباراً من عام ٢٠١٤ لوحت اللجنة الوزارية "الرباعية العربية" برئاسة مصر وعضوية فلسطين،والمغرب ، والأردن والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتوجه إلى مجلس الأمن من أجل تقديم مشروع قرار باعتبار الاستيطان غير قانونى(٢).

غير أن اللجنة أدرجت التحرك ضمن الأولويات التالية لتقديم مشروع القرار ، أوالتريث والانتظار إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠١٦ ، وبنجاح المرشح الجمهورى دونالد ترامب استقرت اللجنة على التأجيل لحين استلامه الرئاسة، ولكن الوفد الفلسطيني طلب تقديم مشروع القرار لأن الانتظار لن يؤتِ بجديد لمواقف ترامب المؤيدة لليمين الإسرائيلى المتطرف، وبحلول ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ تم الانتهاء من صياغة مسودة مشروع القرار، والتى أخذت فى الاعتبار نتائج المشاورات التى جرت بين الوفد المصرى فى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فى مجلس الأمن، ومن أبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التى أبدت عدد من الملاحظات على المسودة، أبدت نيوزيلندا رغبتها فى تقديم مشروع القرار إلى المجلس، وانعقدت اللجنة

---

(١) حكيم العمرى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤.

(2) Anadolu Agency, Secrets and Scenes of Security Council Resolution 2334 to Sop Settlements,(Ankara, 25 December2016).Retrieved from: https://cutt.us/ppnqG.

الوزارية الخاصة بالرباعية العربية فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٦ وبحثت مدى إمكانية التقدم بمشروع القرار، وهو الأمر الذى يتفق عليه بين أعضاء اللجنة ، وعلى ضوء ذلك قررت حكومة نتنياهو خفض مستوى التأهب فى مجلس الأمن بعد أن ساد اعتقاد بأن مشروع القرار تم تأجيله إلى ما بعد تسلم "ترامب" الرئاسة فى ٢٠ يناير ٢٠١٧[١].

تم إعداد الصياغة النهائية لمشروع القرار، وتقدمت مصر فى ٢١ ديسمبر ٢٠١٦ "بمشروع القرار باللون الأزرق" إلى سكرتارية الأمم المتحدة [٢].

أصدرت الرئاسة المصرية فى ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٦ بياناً رسمياً تعليقاً على الاتصال الهاتفى بين الرئيس عبد الفتاح السيسى، وترامب والذى تناول مشروع القرار المطروح أمام مجلس الأمن حول الاستيطان الإسرائيلى حيث تم الاتفاق على أهمية إتاحة الفرصة للإدارة الأمريكية الجديدة للتعامل بشكل متكامل مع كافة أبعاد القضية الفلسطينية بهدف تحقيق تسوية شاملة ونهائية[٣].

كما أن الخارجية المصرية أصدرت بياناً يشير إلي أن مصر قررت طرح مشروع القرار باللون الأزرق أمام مجلس الأمن فور إخطارها من الجانب الفلسطينى، بانتهاء عملية التشاور حوله، إلا أنها طلبت المزيد من الوقت للتأكد من عدم استخدام حق الفيتو على المشروع، لاسيما بعد إعلان الرئيس الأمريكى المنتخب (دونالد ترامب) أن موقف ٱلإدارة الانتقالية هو الاعتراض على المشروع مطالباً إدارة أوباما باستخدام حق الفيتو، فقد قررت مصر سحب المشروع لإتاحة المزيد من الوقت للتأكد من عدم إعاقته بالفيتو الأمريكى[٤].

فى ضوء الموقف المصرى، تقدمت كل من فنزويلا، نيوزيلندا، السنغال، ماليزيا بذات المشروع المصرى وطلبت من سكرتارية الأمم المتحدة تحديد موعد للتصويت على مشروع القرار، وتم تحديد يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦ موعداً للتصويت.وعقد مجلس الأمن جلسته رقم (٧٨٥٣)، فى يوم الجمعة الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦ بشأن "الحالة فى الشرق الأوسط، بما فى ذلك قضية

---

(1) **Idem**.

(٢) يقصد بذلك، أنه تم وضع النص النهائى لمشروع القرار، وهى المرحلة الأخيرة للعرض على أعضاء مجلس الأمن فى الجلسة الرسمية، ويتم طباعة النص باللون الأزرق. للمزيد اطلاع على موقع: (Security Council Report) على الرابط https://cutt.us/a8r2v.

(3) BBC News, Egypt Postpones draft Security Council Resolution on Israeli Settlement, 22 December 2016 .Retrieved from: https://cutt.us/3hj11.

(4)CNN, The Egyptian Foreign Ministry on its handling of the draft Resolution Condemning Settlement: we maintain the required balance,, 24 December 2016 .Retrieved from. Retrieved from: https://cutt.us/mRiMM.

فلسطين "، وتم دعوة ممثل دولة إسرائيل، والمراقب الدائم لدولة فلسطين، إلى المشاركة فى الجلسة وذلك وفقاً للنظام الداخلى المؤقت والممارسات السابقة فى هذا الصدد[١].

تم طرح مشروع القرار من خلال الوثيقة (S/2016/1100) والذى قدمته كل من السنغال وجمهورية فنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا، بوصفهم ممثلين لمجموعات إقليمية مختلفة فى الأمم المتحدة ، وتم عقد عدة اجتماعات بصيغة "آريا" بشأن المستوطنات، تم الاستماعفيها إلي رأى أعضاء مجلس الأمن والأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام فى الشرق الأوسط، وممثلي المجتمع المدني بالإضافة لعدد من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، والتي طالبت فى مجمل الآراء بوقف الأنشطة الاستيطانية والتوقف عن التوجهات السلبية التي تهدد التوصل إلى حل الدولتين[٢]. وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القرار كما يلي:

جدول رقم (١): تصويت مجلس الأمن على مشروع القرار (S/2016/1100)

مؤيد (١٤)	معارض (٠)	ممتنع (١)
روسيا، إسبانيا، أنجولا، أوروجواى، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، فنزويلا، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، اليابان.	لا يكن	الولايات المتحدة الأمريكية

Source: Security Council Report, **Vote on Resolution on Israeli Settlements: what's in Blue**, 23 December 2016.

بتحليل نتيجة التصويت نجد أن مشروع القرار حصد على تأييد (١٤) صوتا من بينهم دولتين محل الدراسة، مقابل لاشئ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت، لذا فقد أُعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

أكدت الولايات المتحدة التزامها العميق وطويل الأمد لتحقيق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهى سياستها الثابتة لكل الإدارات سواء كانت الجمهورية أو الديمقراطية، وهو ما صرح به الرئيس "ريجان" أن النشاط الاستيطانى الإسرائيلى فى الأراضى

(١) بنينا شارفيت باروخ، قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤: التحليل والمعانى، تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومى، جامعة تل أبيب، العدد ٨٨٣ ، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦.

(2) Anadolu Agency, Secrets and Scenes of Security Council Resolution 2334 to Stop Settlements,(Ankara, 25 December2016).Retrieved from: https://cutt.us/ppnqG.

المحتلة يقوض أمن إسرائيل، وجدوى حل الدولتين، وآفاق السلام والاستقرار فى المنطقة، وأنها ظلت تطلب التوقف عن المستوطنات سراً وعلانية لنحو خمسة عقود بدءً من إدارة "ليندون جونسون" ووصولاً إلى إدارة "باراك أوباما" الذى لم تمرر إدارته أية قرارات تتعلق بالنزاع الإسرائيلى – الفلسطينى غير أن مشكلة المستوطنات زادت بشكل كبير للغاية وبدلاً من تفكيك إسرائيل للمستوطنات غير المشروعة حتى بموجب القانون الإسرائيلى ، تم إعداد قانون جديد فى الكنيست لإضفاء الشرعية على معظم البؤر الاستيطانية، وهو الأمر الذى دفع الدول المقدمة للقرار إلى عرضه على المجلس(١).

على الرغم من أن القرار ٢٣٣٤ هو قرار بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ولا يشمل فرض عقوبات على إسرائيل لعدم تنفيذها، لكن انتهاكه قد يشكل الأساس لاستصدار قرار آخر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذيشمل توقيع عقوبات على إسرائيل ولكنه خيار بعيد هذه المرحلة، ومع ذلك لاينبغى الاستهانة بالضرر الذى قد يسببه القرار على المستوى الدولى وفى علاقات إسرائيل مع الدول والهيئات بما فى ذلك على الساحتين القانونية والاقتصادية(٢).

جدير بالذكر، إن اعتماد القرار ٢٣٣٤ كان له صدى كبير جداً فى كافة مراحله قبل وأثناء وبعد اعتماده على دولة إسرائيل، حيث قبل تمرير مشروع القرار، هاجم مسئولين إسرائيليين كبار، الرئيس الأمريكى "باراك أوباما"، بسببعدم استخدام حق "الفيتو"، وهو ما اعتبرته إسرائيل من الادارة الأمريكية، وأنهم نفذوا تلك الخطوة بالتآمر مع الفلسطينيين، وهو الأمر الذى نفته الإدارة الأمريكية وأنها لم يكن لها دور فى إعداد وصياغة مشروع القرار أو الترويج له داخل مجلس الأمن(٣). كما هاجمت إسرائيل الأمم المتحدة هجوماً شرساً ، وأيضاً الدول الأعضاء فى مجلس الأمن، إلى جانب استخدام لغة المهادنة والضحية فى أنه يحمل فى طياته تهديداً للوجود الإسرائيلى بالإضافة إلي إعلان إسرائيل بأنها ستعيد تقييم علاقاتها مع الأمم المتحدة، وأنها حالياً تدرس إعادة النظر فى تمويل مؤسسات الأمم المتحدة وحضور ممثلى الأمم المتحدة إلى إسرائيل وستوقف تمويل الأمم المتحدة (٧,٨ مليون دولار)، التى تستخدم فى تمويل خمسة هيئات تابعة

(1)Vote on Resolution on Israeli Settlements, Security Council Report, 23 December 2016. Retrieved from: https://cutt.us/7X84o

(٢) بنينا شارفيت باروخ، **مرجع سبق ذكره.**

(٣) البرق رافيد، ووافق مجلس الأمن الدولى على اقتراحإصدار قرار ضد المستوطنات، **جريدة هآرتس**، تل أبيب، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦.

للأمم المتحدة، كما تدرس الحكومة الإسرائيلية سحب ٤٨ مليون دولار من حصتها كدولة عضو (٠,٥) ٪ من ميزانية الأمم المتحدة[١]، وطرد "كريس جونيس" المتحدث باسم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأونروا)[٢]. وفور صدور القرار(٢٣٣٤) بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، طلبت حكومة نتنياهو من "دونالد ترمب" ممارسة كافة الضغوط لتفادى موافقة مجلس الأمن على مشروع القرار ، وأجرت اتصالات رفيعة المستوى مع فريق ترمب الانتقالي، بعد فشلهم فى اقناع إدارة أوباما بعدم السماح بتمرير القرار، وتواتر معلومات حول عزم الإدارة الأمريكية الامتناع عن التصويت وهو ما يسمح باعتماد القرار.[٣]. كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من القرارات تتعلق بإلغاء زيارة وزير خارجية السنغال لإسرائيل ، وقامت بسحب سفيريها من السنغال وأنجولا ، وأوقفت جميع المساعدات للدولتين بسبب قيامهما بالتصويت لصالح مشروع القرار[٤].

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يتخذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بسبب المعارضة الأمريكية القوية، فإنه اتخذ عدة قرارات تدين وبشدة الاستيطان الإسرائيلي بالنظر إلى خرقه للقانون الدولي، ونتائجه المدمرة على الواقع الفلسطيني، وباعتباره أهم عوائق التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. ولعل من أهم هذه القرارات:

١. القرار رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ : ينص هذا القرار بشكل واضح وصريح على أن التدابير التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية لتغيير المعالم المادية، والتركيب السكاني فى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ليس لها مستند قانوني، وأن سياستها تشكِّل خرقًا فاضحًا لاتفاقية جنيف الرابعة[٥].

---

(1) Israel reject's shameful UN resolution amid criticism Netanyahu, **The Guardian**, 24 December 2016. Retrieved From: https://cutt.us/WHgHA .

(2)Sami Peretz, Pushing the World for UN veto will be Worse for Israel than BDS, **HAARETZ**, Tal Aviv, 27 December 2016. Retrieved From: https://cutt.us/XEfto.

(٣) أليكس نيكولكس، نتنياهو يؤكد ضلوع أمريكا فى صياغة مشروع قرار الاستيطان، **موقع سبوتنيك**، موسكو، ٢٠ يناير ٢٠١٧، على الرابط: https://cutt.us/4KXZU.

(4) Israel 'reducing ties' with nations over settlements, Aljazeera-net, 27 December 2016, Retrieved from: https://cutt.us/lW8R6.

(٥) موسى عاشور، **الاستيطان فى ضوء القانون الدولى: حالة المستوطنات الإسرائيلية فى فلسطين نموذجاً**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط ١، ٢٠١٤)، ص ٧٠ .

٢. القرار ١٥١٥ العام ٢٠٠٣: تبنى مجلس الأمن الدولي هذا القرار بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٣، وشدد من خلاله على ضرورة تحقيق السلام فى الشرق الأوسط بناء على رؤيتها لتيتتوخى منطقة آمنة تعيش فيها دولتان، فلسطين وإسرائيل، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها[١].

٣. القرار ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦: تمّ تبني هذا القرار فى ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦، بتأييد جميع أعضاء مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي امتنعت عن التصويت. وأكد المجلس من خلال قراره هذا، أن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين فى وقت الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، كما أكد على مشروعية التدابير التي تهدف إسرائيل من خلالها إلى تغيير التكوين الديموغرافي وطابع ووضع الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وبناء المستوطنات وتوسيعها، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين.[٢]

يرى الباحث أن القرار قد لا يكون له آثار مباشرة على إسرائيل كدولة، أو على الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، أو عملية السلام لأن القرار غير ملزم، وانما فعلى اً يقر عدداً من التوجيهات والتوصيات فحسب، أما عن الآثار بعيدة المدى للقرار، فيعد واحد من أقوى القرارات الصادرة بشأن الاستيطان، من حيث توقيت صدوره وأيضاً فى المضمون حيث لم يترك مجالاً للتفاوض حول مشروعية المستوطنات الإسرائيلية فقد نص القرار "ليس لها شرعية قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولى أما فيما يتعلق بالحدود فإن القرار قد ترك الفرصة للجانبين للتفاوض إذ يذكر أن القرار لن يتعرف بأى تغييرات فى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، بما فى ذلك ما يتعلق بالقدس سوى التغييرات التى يتفق على ها الطرفان من خلال المفاوضات"، كما يدعو القرار الدول بالاعتراف بالفارق بين إسرائيل والأراضي المحتلة عند التعامل مع إسرائيل وهو ما قد يؤدى إلى فرض عقوبات على منتجات المستوطنات فى الضفة الغربية.

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم (١٥١٥)، الجلسة رقم (٤٨٦٢)، رقم الوثيقة **S/RES/1515(2003)**، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٣.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم (٢٣٣٤)، الجلسة رقم (٧٨٥٣)، رقم الوثيقة **S/RES/2334(2016)**، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦.

المطلب الثالث: قرارات الجمعية العامة بشأن الاستيطان

أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة العديد من القرارات التى اعتبرت الاستيطان خرقاً للقانون الدولى وإنكار أى صفة قانونية للاستيطان، وأوضحت أن ضم الأراضى والاستيلاءعليها بالقوة لا يغير بأى حال من الأحوال الوضع القانونى لتلك الأراضى، وستبقى من جهة نظر المجتمع الدولى أراضى محتلة ، بالإضافة إلى أن الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان هى بمثابة جرائم حرب ضد الإنسانية كما أنها تمثل أحد العقبات للمضى قدماً فى التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى وبصفة خاصة لحل الدولتين.

أولًا– أبرز قرارات الجمعية العامة:

١. القرار (A/RES/76/82) الصادر فى ٩ ديسمبر ٢٠٢١ أكدت الجمعية العامة عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة وأن قيام سلطة الاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضى التى تحتلها يشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة كما تشير إلى الفتوى التى أصدرتها محكمة العدل الدولية فى ٩ يوليو ٢٠٠٤، قد خلصت إلى أن إقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية تمثل خرقاً للقانون الدولى وتدين بشدة أنشطة الاستيطان الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية باعتبارها انتهاكات للقانون الدولى الإنسانى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لما لها من تأثير بالغ الضرر للجهود المبذولة حالياً على الصعيدين الإقليمى والدولى لاستئناف عملية السلام، وتأكد على أن الوقف التام لكافة أنشطة الاستيطان هو أمر أساسى لإنفاذ حل الدولتين المستند إلى حدود ما قبل١٩٦٧[1].

٢. القرار (A/RES /70/225) الصادر فى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥: أكدت الجمعية العامة من خلال القرار مبدأ سيادة الشعوب على مواردها الطبيعية وأعربت عن قلقها تجاه استغلال إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال للموارد الطبيعية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعن استيائها عما ينتج عن بناء المستوطنات من احتكار الموارد الطبيعية الضرورية لعيش الفلسطينيين بصفة خاصة مصادرة الأراضى وتحويل مسار

(1) United Nations, General Assembly, Seventy-sixth session, Agenda item 55, **Israeli practices and settlement activities affecting the rights of the Palestinian People and other Arabs of the occupied territories,** 15 December 2021 .

الموارد المائية بالقوة، وما يصاحب ذلك من اعتداءات المستوطنين على أصحاب الأراضى. كما أثنت على تقرير البعثة الدولية لتقصى الحقائق المنشأة للتحقيق فى آثار بناء المستوطنات على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ودعت إسرائيل إلى إنهاء الاحتلال الذى بدأ منذ ١٩٦٧، والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة(١).

٣. القرار (A/RES/60/105) الصادر فى ٨ / ١٢ /٢٠٠٥: أكدت فيه الجمعية العامة أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية ، مشيرة إلى قرار محكمة العدل الدولية بخصوص اعتبار "إقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة – بما فيها القدس الشرقية – تمثل خرقاً للقانون الدولى وأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تمثل انتهاكات للقانون الدولى الإنسانى وذات تأثير ضار على جهود السلام فى الشرق الأوسط كما أشارت إلى أن إقامة الجدار العازل يُعد خرقاً للقانون الدولى والمطالبة بتفكيك المستوطنات القائمة(٢).

٤. القرار ٢٩٤٩ الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٢: أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا القرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وأكدت بطلان الممارسات التي تهدف إلى المساس بالتركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة. وجاء فى القرار ما يلي: "إن الجمعية العامة تعلن أن التغييرات التي قامت بها إسرائيل فى الأراضي العربية المحتلة مخالفة بذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، باطلة ولاغية، وتناشد إسرائيل أن تلغي من

(1) United Nations, General Assembly, Seventy session, Agenda item 64, **Permanent sovereignty of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan over their natural resources,** 23 February 2016.

(2) United Nations, General Assembly, Sixtieth session, Agenda item 31, **Applicability of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, of 12 August 1949, to the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and the oth eroccupied Arab territories,** 18 January 2006.

الآن فصاعدًا كل إجراءات كهذه، وأن تكف عن كل السياسات والإجراءات التي تؤثر فى الوضع الطبيعي أو التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة[1].

ثانيًا- اللجنة الرابعة وتناول قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

أنشأت الجمعية العامة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى وغيره من السكان العرب فى الأراضى المحتلة ، فى عام ١٩٦٨ بموجب القرار (٢٣٣٤) الدورة (٢٣)، وتتألف اللجنة من ثلاثة دول أعضاء، وتتمثل ولاية اللجنة فى التحقيق فى الممارسات الإسرائيلية فى "الأراضى المحتلة" وهى الأراضى التى لاتزال تحت الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧، أى الأرض الفلسطينية المحتلة، التى تتألف من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وغزة، والجولان السورى المحتل .

تقدم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية، تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة والذى تدرجه فى جدول أعمالها، أو تحيله إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

تنظر اللجنة الرابعة خلال جلستها فى التقارير الواردة من الأمين العام للأمم المتحدة والمعروضة على اللجنة عن الآتى :

١. أعمال اللجنة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى وغيره من السكان العرب فى الأراضى المحتلة.
٢. انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ على الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وعلى الأراضى العربية المحتلة.
٣. الجولان السورى المحتل.
٤. الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة بما فيه القدس الشرقية.

(1)United Nations, General Assembly, Twintiny Nine session, Agenda item 2105, **The Situion in Middle East,** 8December1972.

٥. المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السورى المحتل .

ولتحقيق الهدف من الدراسة سيتم تناول مشروعات القرارات التى قامت اللجنة الرابعة بمناقشتها بعد صدور القرار ٢٣٣٤(٢٠١٦) من مجلس الأمن، فيما يتعلق بقضية المستوطنات، وذلك للوقوف على مدى تأثير القرار على قرارات الجمعية العامة وأجهزتها.

بناءً على التقرير السنوى للجنة الرابعة فيما يتعلق "بالمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السورى المحتل"، أصدرت الجمعية العامة قراراً سنوياً اعتباراً من عام ٢٠١٧، يتضمن عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة، ويرتكز القرار على كافة القرارات الصادرة من مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، ومروراً بالقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) فى الأول من مارس ١٩٨٠، القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) فى ١٨ مارس ١٩٩٤، وأخيراً القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فى ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦ مع التأكيد على ضرورة تنفيذ تلك القرارات .

كما تستند إلى الفتوى التى أصدرتها محكمة العدل الدولية فى ٩ يوليو ٢٠٠٤، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار العازل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، والتى خلصت إلى أن" إقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة تمثل خرقاً للقانون الدولى، بالإضافة إلا أن كافة أنشطة الاستيطان ومنها نقل رعايا السلطة القائمة بالاحتلال إلى الأراضى المحتلة ومصادرة الأراضى والنقل القسرى للمدنيين الفلسطينيين، واستغلال الموارد الطبيعية، هبإجراءات تتعارض مع القانون الدولى، وهو الأمر الذى تدينه الجمعية العامة باعتباره انتهاكاً للقانون الدولى الإنسانى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات التى تم التوصل إليها بين الطرفينوالالتزامات المقررة بموجب خريطة الطريق التى وضعتها الرباعية الدولية .

أُدرج مشروع القرار (A/C.4/72/L.23) فى ١٤ نوفمبر ٢٠١٧ فى جدول أعمال الدورة ٧٢ للجمعية العامة، وطرح على لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، بعنوان المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السورية المحتلة، واعتمدت اللجنة مشروع القراربتصويت مسجل وكانت نتيجة التصويت كما يلى:

جدول رقم (٢): تصويت اللجنة الرابعة على مشروع القرار (A/C.4/72/L.23)

مؤيد (٢٩)	معارض (١)	ممتنع (٥)
إثيوبيا، إريتريا، أنجولا، أوغندا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تشاد، جرز القمر، تنزانيا، جنوب أفريقيا، جيبوتى، زامبيا، زيمبابوى، السنغال، الصومال، الجابون، غانا، غينيا، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، الكونغو، كينيا، ليسوتو، مالى، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر.	جنوب السودان	توجو، غينيا الاستوائية، الكاميرون، ساحل العاج، مالاوى.

المصدر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة ٧٢، البند ٥٤ من جدول الأعمال، الوثيقة (A/72/448)، ١٤ نوفمبر ٢٠١٧، ص ص ٥ – ٦.

بتحليل نتيجة التصويت يتضح اعتماد القرار بأغلبية (١٠٠) صوتاً منهم (٣٠) صوت للدول محل الدراسة وبنسبة ١٩٪ من إجمالى الدول المؤيدة للقرار، مقابل (٨) أصوات منهم دولة جنوب السودان وبنسبة ١٢,٥٪ منهم، مع امتناع (١٠) أعضاء منهم (٥) أعضاء للدول محل الدراسة وبنسبة ٥٠٪ منهم، ووصلت نسبة مقياس الانسجام إلى ٧٤٪ بين دول المجموعة.

فى الدورة الثالثة والسبعون تم تقديم تقرير للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية، بالوثيقة رقم (A/73/524) فى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٨، وتضمن التقرير مشروع القرار رقم (A/C.4/73/L.20) بعنوان "المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السورية المحتلة، وتم اعتماد اللجنة لمشروع القرار وكانت نتيجة التصويت كما يلى:

جدول رقم (٣): تصويت الجمعية العامة على مشروع القرار (A/C.4/73/L.20)

مؤيد (٢٩)	معارض (–)	ممتنع (٤)
إثيوبيا، إريتريا، أنجولا، أوغندا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بورندى، تنزانيا، جنوب أفريقيا، جيبوتى، زامبيا، زيمبابوى، السنغال، سيراليون، الصومال، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، الرأس الأخضر، الكونغو، كينيا، ليسوتو، مالى، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.		توجو، روندا، الكاميرون، ساحل العاج.

المصدر : الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة ٧٣، البند ٥٥ من جدول الأعمال، تقرير اللجنة الرابعة، الوثيقة (A/73/524)، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٨، ص ص ٥ – ٦.

بتحليل نتيجة التصويت يتضح اعتماد مشروع القرار بأغلبية (١٥٣) صوتاً بينهم (٣٠) للدول محل الدراسة وبنسبة ١٩.٦٪ من إجمالى الدول المؤيدة مقابل (٥) أصوات ليس من بينهم الدول محل الدراسة، مع امتناع (١٠) أعضاء منهم (٤) أعضاء الدول محل الدراسة وبنسبة ٤٠٪ من الدول الممتنعة، وبلغ مقياس الانسجام ٨٢٪ .

بناءً على توصية الأمين العام، قررت الجمعية العامة فى جلستها الثانية فى ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩ أن تدرج فى جدول أعمال دورتها الرابعة والسبعين البند المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى وغيره من السكان العرب فى الأراضى المحتلة، إحالته إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

أجرت اللجنة مناقشة عامة للتقرير فى جلستها الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين المعقودتين يومى ١٣ و١٤ نوفمبر ٢٠١٩، وبتت فى بنود التقرير فى جلستها الخامسة والعشرين فى ١٥ نوفمبر ٢٠١٩، وكان تقرير الأمين العام عن المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السورية المحتلة والواردة بالوثيقة رقم (A/74/357)، هو أحد البنود التى تم البت فيها خلال الجلسة (٢).

قدمت ناميبيا باسم عدد من الدول، مشروع قرار رقم (A/C.4/74/L.15) بعنوان "المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري" وفى الجلسة الخامسة والعشرون المعقودة فى ١٥ نوفمبر ٢٠١٩ ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار، وكانت نتيجة التصويت كما يلى :

جدول رقم (٤): تصويت الجمعية العامة على مشروع القرار (A/C.4/74/L.15)

مؤيد (٣٧)	معارض (٠)	ممتنع (٧)
إثيوبيا، إريتريا، أنجولا، أوغندا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بورندى، جزر القمر، أفريقيا الوسطى، تنزانيا، جنوب أفريقيا، جيبوتى، زامبيا، زيمبابوى، ساوتومى وبرينسيب، السنغال، سيراليون، سيشل، الصومال، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، الكونغو، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالى، مدغشقر، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.	لا يكن.	إسواتينى، توجو، جنوب السودان، روندا، غينيا الاستوائية، الكاميرون، ساحل العاج.

المصدر : الأمم المتحدة – الجمعية العامة – الدورة الرابعة والسبعون البند ٥١ من جدول الأعمال الموثقة (A/74/415) ، ١٨ نوفمبر ٢٠١٩ ، ص ص ٤ – ٥ .

بتحليل نتيجة التصويت يتضح اعتماد اللجنة الرابعة لمشروع القرار بأغلبية، ١٥٦ صوت منهم (٣٧) صوت للدول محل الدراسة وبنسبة ٢٤٪ من إجمالى الدول المؤيدة، فى مقابل عدد (٦) أصوات ليس من بينهم أحد الدول محل الدراسة، مع امتناع عدد (١٥) عضواً عن التصويت منهم عدد (٧) أعضاء للدول محل الدراسة وبنسبة تمثل ٤٧٪ من إجمالى الدول الممتنعة عن التصويت، وبلغ مقياس الانسجام بين الدول محل الدراسة أثناء التصويت ٨٠٪ .

قررت الجمعية العامة ، فى جلستها العامة الثانية المنعقدة فى ١٨ سبتمبر ٢٠٢٠ ، أن تدرج فى جدول أعمالها بالدورة الخامسة والسبعين البند "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى وغيره من السكان العرب فى الأراضى المحتلة ، وأن تحيله إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ، التى ناقشت التقرير الوارد لها فى الوثيقة رقم (A/75/412) فى جلستها الثانية إلى التاسعة المنعقدة الفترة ١٤ أكتوبر ٢٠٢٠ وحتى ١٤ نوفمبر ٢٠٢٠ ، وتضمن التقرير مشروع القرار رقم (A/C.4/75/L.13) بعنوان " المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ، والجولان السورى المحتل".

قدمت ناميبيا باسم عدد من الدول مشروع القرار ، والذى تم طرحه على اللجنة الرابعة للتصويت ، وكانت نتيجة التصويت كما يلى :

جدول رقم (٥): تصويت اللجنة الرابعة على مشروع القرار (A/C.4/75/L.13)

مؤيد (٢٣)	معارض (-)	ممتنع (٢)
إريتريا، أنجولا، أوغندا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تشاد، تنزانيا، جنوب أفريقيا، زيمبابوى، سان تومىوبرينسيب، السنغال، سيراليون، غينيا، غينيا بيساو، ساحل العاج، الكونغو، مالى، ليسوتو،موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا.		توجو، الكاميرون.

المصدر : الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، البند ٥٣ من جدول الأعمال، الوثيقة (A/75/412)، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠، ص ص ٤ – ٥.

بتحليل نتيجة التصويت يتضح اعتماد اللجنة الرابعة لمشروع القرار بأغلبية، ١٤٢ صوتا منهم (٢٤) صوت للدول محل الدراسة وبنسبة ١٧٪ من إجمالى الدول المؤيدة فى مقابل عدد (٧) معارضة أصوات ليس من بينهم أحد الدول محل الدراسة ، مع امتناع عدد (١٤) عضواً عن التصويت منهم عدد دولتين محل الدراسة وبنسبة تصل إلى١٤٪ ويصل مقياس الانسجام ٩٢٪.

خاتمة:

ما زالت إسرائيل تمارس سياسات وانتهاكات للقانون الدولي، ومن أبرزها قضية الاستيطان فى الاراضي العربية التي اعتمدت علىها لإقامة مشروع دولة إسرائيل، واستمرت الجهود الإقليمية والدولية لمحاولة احتواء الموقف من خلال عرض القرارات على مختلف أجهزة الأمم المتحدة إلا أنه استمر التعنت الإسرائيلي فى عدم الرضوخ لقرارات المنظمات الدولية، وفى مقدمتها القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ولاسيما فى ظل الدعم المستمر من الادارات الأمريكية.

اعتماد "القرار ٢٣٣٤" المتعلق بقضية البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية لا يشكل سوى توجيهات وتوصيات غير ملزمة للجانب الإسرائيلي و لم يترك مجالا للتفاوض حول مشروعية المستوطنات وترك الفرصة للجانبين للتفاوض فيما يتعلق بمسألة الحدود.

يشير السلوك التصويتي لدول جنوب الصحراء الإفريقية إزاء قضية الاستيطان إلى عدم اتساق تلك السلوك مع الإرث التاريخى لقارة أفريقيا التى عانت من الاستعمار لعشرات السنين، وأيضا إجراءات الفصل العنصرى الذى انتهى فى العصر الحديث فى دولة جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤.

□□□